

**الدور التنموي للقطاع الخاص
بين ضعف الادارة وعسف السياسة**

ورقة حول هيمنة القطاع العام ، وشروط ومعيقات
قيام القطاع الخاص بدوره التنموي
قدمها
ماجد بدر جمال الدين
إلى

المؤتمر العلمي السابع للإقتصاديين الكويتيين

المنعقد تحت عنوان

**الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي :
سبل المعالجة والدور المنشود من الدولة والمجتمع**

المحتويات

	تقديم
1	أولاً - مدخل تاريخي
3	ثانياً - واقع القطاع الخاص ، صورة غائمة
5	ثالثاً - شروط أساسية لإحكام وتطوير بنية القطاع الخاص
	1- التخصيص :
	- مفهومه وأهميته .
6	- وقفة مع قانون التخصيص
8	- التخصيص ومخاطر التسييس .
	- شراكة القطاعين (BOT نموذجاً)
10	2- تحرير أنشطة القطاع النفطي .
12	3- المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
14	4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
16	5- القطاع الخاص والاصلاح الذاتي .
18	رابعاً - معوقات رئيسية لنهوض القطاع الخاص بدوره التنموي .
	1- الادارة العامة : حجر مترهل وأداء هزيل .
21	2- نظام التعليم : يحتاج لتغيير جذري .
23	3- الفساد الاداري والمالي ؛ بيئة حاضنة وسياسات محفزة
26	خامساً - قضايا هامة ذات صلة
	- المشاركة في بناء القرار الاقتصادي .
27	- تشويه التشريعات الاقتصادية بتوافقات اللحظات الأخيرة .
	- مجتمعات الثقة ومجتمعات الريبة .
28	- لا يمكن تعزيز القطاع الخاص بمعزل عن القطاع العام

تقديم :

لا أحسبني بحاجة إلى تأكيد أهمية هذا المؤتمر، أو إلى الثناء على تنظيمه، فكلمات جلسة الافتتاح لم تترك فضلاً لمستزيد . غير أن ما يفرضه الواجب والوجدان ، هو الإعراب للجمعية الاقتصادية الكويتية عن التقدير لجهودها، وعن الشكر لدعوتها، وعن الاعتزاز بالتحدث أمام مؤتمرها.

أما ما أنا بحاجة فعلاً إلى الإقرار به بداية ، فهو أن الورقة التي أشرفَ بعرضها أمامكم لا تعدو كونها ورقة تحرير وتذكير ، ولا ترقى إلى مستوى التجديد والتطوير. ذلك أن موضوع "الدور التنموي للقطاع الخاص" قد حظي بكم هائل من الدراسات التي لم تترك سؤراً لشارب. خاصة وأن كل الجهات التي ساهمت في هذه الدراسات- الرسمية منها والأهلية، والوطنية والدولية- قد أجمعت على أهمية الدور التنموي للقطاع الخاص، وعلى اعتباره شرطاً أساسياً للإصلاح الاقتصادي، وبالتالي، فإن ورقتي هذه تنطلق من هذا الإجماع، متجاوزة العرض التقليدي للتحديات الهيكلية الأساسية، وللمشاكل والعقبات القطاعية في الإقتصاد الكويتي، لتطيل الوقوف أمام القضايا المتعلقة بتوفير البيئة المناسبة لنجاح القطاع الخاص في أداء دوره التنموي.

أولاً - مدخل تاريخي

تثبت القراءة المتأنية للتاريخ ، أن قيام الحضارات كان نتاج التكامل بين طرفين اثنين لكل منهما اختصاصه، الحكم ومؤسساته، للأمن والسياسة والقضاء والإدارة. والمجتمع المدني ومؤسساته(القطاع الخاص)، للصحة والتعليم والعمران والتجارة. والحضارة العربية والإسلامية لم تكن استثناء من هذه القاعدة بل تأكيداً لها، فنظام "الإيلاف" هو الذي أتاح ازدهار حواضر وأسواق بواد غير ذي زرع. ونظام "الأوقاف" ومؤسسات المجتمع المدني هي التي كانت وراء النهضة الثقافية والصحية والتعليمية في الدولة الإسلامية.

والكويت في الواقع التاريخي وفي التحليل الاقتصادي، ميناء طبيعي كبير اجتذب "العتوب" بموقعه الاستراتيجي وانفتاحه البحري وانسياحه البري، فاستقروا فيه وبنوا مجتمعهم حوله مؤثرين حريتهم الاقتصادية والفكرية على مواصلة رحلتهم نحو الشمال. وتجلى التعاون بين هذا المجتمع التجاري وحكمه المنبثق منه، في تنظيم دقيق للنشاط التجاري وانفاق حكيم للعشور والرسوم والتبرعات لتمويل الخدمات البلدية والمؤسسات الصحية والتعليمية. وبعد اكتشاف النفط وتصديره وحتى نهاية ستينات القرن الماضي، كان القطاع الخاص هو صاحب المبادرات التنموية التي مازالت شركاتها ومؤسساتها شاهد صدق على ريادة هذا القطاع، الذي وصفه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بأنه " القطاع الذي لعب دوراً مميزاً في بناء نهضة البلاد الإقتصادية على امتداد التاريخ، وحمل رجاله عبء المسؤولية بكل كفاءة واقتدار".

وفي السبعينات، توفرت للدولة موارد مالية ضخمة نتيجة احتكارها الكامل للثروة النفطية من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة البيع في محطات الوقود. مما أتاح للقطاع العام أن يحكم هيمنته على معظم القطاعات الاقتصادية، ليرجع دور القطاع الخاص وينحصر في التجارة والعقار والأنشطة الهامشية ضئيلة الجدوى وفي المضاربات بالغة الخطورة. ومنذ ذلك الوقت،

بدأت تتفاعل وتتصاعد مظاهر عدم الكفاية الاقتصادية في توظيف الموارد من جهه، ومظاهر عدم الكفاية الإدارية في تسيير المشاريع من جهة ثانية.

فمقابل استنثارها بالثروة النفطية، أخذت الدولة على عاتقها برنامج رفاه سخي ، وتولت تقديم معظم السلع والخدمات الأساسية بأسعار دون التكلفة بكثير، مما زاد في ضيق المساحة المتاحة للقطاع الخاص. كما التزمت الدولة بتوظيف القادمين الجدد إلى سوق العمل بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية، مما أدى إلى تضخم كبير في جهاز الإدارة العامة وانخفاض أكبر في كفاءتها ونتاجيتها، وإلى توجيه الجانب الأكبر من الإنفاق العام إلى الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري. وهكذا تعمقت الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، واشتد اعتماده شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل.

إلى جانب هذا كله، تضافرت أحداث وظروف اقتصادية وسياسية في تكريس هذا المأزق، بدأت بأزمة سوق الأوراق المالية والعقار سنة 1976، ثم أزمة المناخ وتداعياتها عام 1982، وكارثة الإحتلال وتبعاتها عام 1990، وتطور وتفاقم مشكلة المديونيات الصعبة إثر ذلك، وجاءت مؤخراً تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فضلاً عن السياسات والمعالجات غير الموفقة التي واكبت هذه الأحداث فزادت من تكاليفها وآثارها.

ثانياً- واقع القطاع الخاص، صورة غائمة :

رغم التقدم الملحوظ الذي حققته منظومة الاحصاءات الكويتية، وخاصة تلك التي تتعلق بالتركيبة السكانية والحسابات القومية ، فإن صورة واقع القطاع الخاص الكويتي لا تزال صورة غائمة، تعكس- بالكاد- الملامح العامة، وتعجز إلى حد كبير عن عرض التفاصيل. والصورة غائمة - أيضاً- لما لنا من تحفظات على المدلولات الحقيقية للعديد من المؤشرات الرئيسية. فمؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي- على سبيل المثال- لا يعكس تطور نشاط القطاع الخاص بقدر ما يعكس تطورات انتاج النفط وصادراته وأسعاره. والنسبة المعلنة للعمالة الوطنية التي يحتضنها القطاع الخاص لا يمكن أن تكون أداة موثوقة لقياس قدرة القطاع الخاص على اجتذاب العمالة الوطنية، طالما أن عدداً لا بأس به من موظفي الدولة يمارسون العمل التجاري بشكل أو بآخر، وطالما أن الدولة تعتبر نفسها ملتزمة بتعيين كل المواطنين، وطالما أن القطاع العام لا يربط بين الكفاءة والمردود. وفي إطار هذه " الصورة الغائمة"، يمكن أن نلاحظ السمات الرئيسية التالية:

1 - في العام 2011، بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 37%، وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 62%، كما بلغت نسبة مساهمته في التكوين الرأسمالي الإجمالي 24 % ، مقابل 63 % ، و 38 % و 76 % بالتوالي للقطاع العام.

2 -في العام 2012، بلغ عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص 83 ألفاً أي ما نسبته 6.6 % من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص (1.25 مليون) و 20.8 % من إجمالي العمالة الكويتية في البلاد (400 ألف).

3- في العام 2009/2008، ساهم القطاع الخاص بكامل الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات: الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، التجارة الداخلية والخارجية (غير النفطية)، والتمويل والتأمين. كما ساهم بنسبة 95 % من الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية (عدا البتروكيماويات وتكرير النفط)، و 72 % لقطاع النقل والمواصلات ، بينما لم يتجاوز نسبة مساهمته 8 % في القطاع الصحي، و 6 % في قطاع التعليم، و 17 % في قطاع الخدمات الأخرى. ولم تكن للقطاع الخاص أية مساهمة في الناتج الإجمالي لقطاعات: النفط الخام، الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط، والكهرباء والماء. وهكذا، بلغت مساهمة القطاع الخاص ذلك العام ما نسبته 62 % من الناتج المحلي غير النفطي، و 37 % من الناتج المحلي الإجمالي ككل. علماً أن هذا الناتج الكلي قد توزع في ذلك العام بنسبة 55.7 % للقطاع النفطي و 44.3 % للأنشطة غير النفطية.

4- في العام 2011/2010 ، أي في أول سنوات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2011/2010 – 2014/2013)، كانت قيمة الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص (2714) مليون د.ك. غير أن القطاع الخاص استطاع تجاوز الهدف ليحقق استثمارات بقيمة (3168) مليون د.ك. استأثر قطاع التمويل والتأمين بأكثر من 45 % منها (1434 مليون)، تبعه قطاع النقل والمواصلات بأكثر من 36 % (1144 مليون) أي أن هذين القطاعين استأثرا بأكثر من أربعة أخماس استثمارات القطاع الخاص، تاركين الخمس الأخير للصناعة التحويلية، والتجارة، والتشييد، والخدمات على اختلافها.

وإذا كان المدخل التاريخي "الذي سبق ذكره" قد ألقى ضوءاً كافياً على الظروف والأسباب التي أدت إلى تهميش دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي، فقد يكون من المفيد أن نستذكر هنا- باختصار شديد، وصف القطاع الخاص الكويتي عام 2001 كما ورد في التقرير الصادر ذلك العام تحت عنوان " تفعيل دور القطاع الخاص " ، والذي أعده برنامج التعاون الفني في البنك الدولي بالتعاون مع جامعة الكويت، حيث جاء فيه أن القطاع الخاص الكويتي مهمش ويتجه نحو الداخل، ويعاني حساسية بالغة تجاه المخاطر، وثقة ضعيفة بمستقبل الاقتصاد الوطني في ظل المسار الحالي، ما يجعله يركز على المشاريع ذات مدة الاسترداد الأقصر. ويعزو التقرير ضعف القطاع الخاص الكويتي إلى أن القطاع العام حجب عن القطاع الخاص معظم مجالات وفرص الاستثمار التي تتمتع بقيمة مضافة عالية وحقيقية. كما أن فلسفة الهبات والحماية أو الدعم والمساعدة ، قد خلقت تشوهات مضللة ومنحرفة أدت إلى قطاع خاص غير تنافسي، زاد من همومه روتين خانق وجهاز حكومي مترهل.

غير أن التقرير ذاته يؤكد بعد ذلك، أن واقع القطاع الخاص هذا يجب ألا يثير أية شكوك حقيقية حول قدرته على النهوض بأعبائه التنموية المستقبلية، بل يجب أن يحفز القرار اللازم لتنفيذ استراتيجية الإصلاح المناسبة، وفي هذه الحالة، يتنبأ التقرير بأنه حتى عام 2020، سيكون للكويت اقتصاد حديث ديناميكي تنافسي ومتنوع، وقادر على الاستمرار والتطور بقوته الذاتية، وبالتركيز على مزاياه التنافسية الحالية، المتمثلة بالطاقة ، والموقع، ورأس المال والقوى العاملة المتعلمة والمتدربة. فضلاً عن مزايا تنافسية جديدة في تكنولوجيا المعلومات. وستصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 55 % و 60 % ، وسيصل حجم العمالة الوطنية فيه إلى 20 % ، كما ستبلغ قيمة صادرات غير النفطية إلى ما يساوي 20 % من إجمالي الصادرات وسيتراوح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 5 % و 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً – شروط أساسية لإحكام وتطوير بنية القطاع الخاص

1- التخصيص

- مفهوم التخصيص وأهميته :

التخصيص اعلان سياسي وتشريعي عن تبني منهج جديد للتنمية ، يقوم على تحرير قوي السوق بغية الانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي يتحكم فيه الانفاق العام ، إلى اقتصاد انتاجي يحركه القطاع الخاص ، والتحول بطبيعة التركيبة الإجتماعية من موظفي دولة إلى دولة منتجين . والتخصيص - بهذا المعنى - جزء من استراتيجية شاملة للإصلاح تعيد النظر في المسؤولية الاقتصادية للدولة لتحريرها من ابعاء التزويد والتوريد ، والارتقاء بقدراتها على الرقابة والتنظيم . كما أن التخصيص - بهذا المعنى - لا يقف عند حدود نقل ملكية المشاريع الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بل هو سلسلة من المفاهيم والسياسات والإجراءات المتكاملة الهادفة إلى تحرير قوى السوق ، وتقوية بنية القطاع الخاص ، على أسس المنافسة والشفافية ، وتكافؤ الفرص .

وهذا الموقع الأساسي الذي يشغله التخصيص في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي ، لا يعني على الإطلاق أنه دواء ناجع لمعالجة كافة المشاكل الاقتصادية ، كما لا يجعل منه هدفاً بحد ذاته ، بل يكرسه باعتباره المدخل الأوسع والأكفأ لتحقيق اهداف عديدة يفقد التخصيص مبرره ما لم يساعد على تحقيقها كلها أو عدد منها ، وأهمها :

- رفع الكفاءة الاقتصادية والإدارية للموارد والمشاريع ، مما يخفض تكاليف السلع والخدمات ، ويخفض - بالتالي - تكلفة الدعم الذي تقدمه الدولة .
- زيادة كفاءة الأجهزة الحكومية في التخطيط والتنظيم والرقابة والمحاسبة .
- تخفيض الأعباء على الميزانية العامة للدولة ، وتوسيع الوعاء الضريبي .
- اجتذاب الإستثمارات الأجنبية المصاحبة للتكنولوجيا المتقدمة والقدرات الإدارية والتسويقية.
- توفير فرص استثمار حقيقية تحد من توجه القطاع الخاص نحو الأنشطة المضاربيه ، وتؤهله لإستيعاب العمالة الوطنية.

- وقفة مع قانون التخصيص :

استمر العمل على اصدار تشريع ينظم عملية التخصيص في دولة الكويت ستة عشر عاماً ، لتتوافق آراء الحكومة ومجلس الامة - في يونيو 2010 - على اصدار " القانون رقم 2010/37 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص " . واليوم ، وبعد انقضاء قرابة ثلاثة أعوام على صدور القانون ، لم تجر أية عملية تخصيص إعمالاً لنصوصه.

على كل حال ، لا بد وأن نسجل لهذا القانون أنه أصاب حين أخذ بمنهج التشريع الشامل بدل إصدار قانون مستقل لكل عملية تخصيص . كما أصاب حين حدد القطاعات التي لا يمكن تخصيصها ، مطلقاً إمكانية تخصيص كل القطاعات الأخرى . كما جاء القانون واضحاً تماماً من حيث ضمان تحقيق المنافسة ، وحماية مصالح المستهلك ، ومتابعة ورقابة مستوى الأسعار وجودة السلع والخدمات ، فضلاً عن حماية المال العام عبر عدالة تقييم أصول المشروع العام . وحقق القانون سبقاً عالمياً وبقاؤه شاسع من حيث حماية حقوق العاملين في المشاريع العامة التي يجري تخصيصها.

وبالمقابل ونتيجة الضغوط السياسية وتسويات اللحظة الأخيرة ، تغلبت الاعتبارات والمصالح السياسية الراهنة على العديد من الحقائق الإقتصادية الثابتة والأهداف الإجتماعية طويلة المدى ، فتركت بالقانون ثغرات عديدة نخشى أن يكون لها أثر كبير في اضعاف قدرته على تحقيق أهدافه . ومن أهم هذه الثغرات :

أ - لم يضع القانون إطاراً زمنياً لتحقيق برامج التخصيص . وإذا كان إصدار القانون قد أستغرق ستة عشر عاماً . فإننا نأمل ألا يستغرق تنفيذه سنوات طويلة أخرى تهدر جدواه.

ب - في مناقشات اللحظة الأخيرة لمشروع القانون ، جرى تعديل مادته الرابعة لتمنع تخصيص مصافي النفط ، وتستننى قطاعي الصحة والتعليم . وفي اعتقادنا أن هذا التعديل قد جانبه التوفيق ، وخلف في القانون انسداداً كبيراً.

ج - نصت المادة الخامسة من القانون على أن يرأس رئيس مجلس الوزراء " المجلس الأعلى للتخصيص " ، ويضم في عضويته خمسة وزراء ، وثلاثة أعضاء مقترحين من ذوي الكفاءة والخبرة والإختصاص.

وقد تعلمنا من تجارب كثيرة سابقة أن المقصود بذوي الكفاءة والخبرة والإختصاص شخصيات عملت وبرزت في ظل الإدارة العامة ، وليس لها - على الأغلب - تجربة حقيقية في القطاع الخاص، والنص على ضرورة تفرغها يؤكد قناعتنا هذه. أي أن القانون الذي يتعلق بالتخصيص والقطاع الخاص لن يشارك القطاع الخاص في تنفيذه وبتعبير آخر، إن القانون الذي يقوم على أساس أن القطاع الخاص هو المحرك الأول للنشاط الإقتصادي، يعلن منذ البداية اقضاء القطاع الخاص كلياً عن عملية التخصيص، ويجرح الثقة فيه.

د- المادة (14) من القانون أجازت للمجلس الأعلى للتخصيص أن يقرر مجانية الأسهم المطروحة للاكتتاب العام وطرحها لجميع المواطنين بالتساوي. وفي اعتقادنا، أن مثل هذا الجواز سيصبح وجوباً دائماً نزولاً عند الضغوط السياسية. إن من حق الحكومة أن تدفع لكافة المواطنين وبالتساوي ثمن ما يمكن ان يحصلوا عليه من أسهم وأكثر. وللمواطنين أنفسهم أن يقرروا بعد ذلك الاكتتاب من عدمه. أما الاكتتاب المجاني فهو الأسلوب الذي يشوه معنى المشاركة في الملكية، ويميع مفهوم الشركة المساهمة، ويفتح الباب على مصراعيه لتمركز ملكية الأسهم في أيدي قليلة.

هـ- اطلقت المادة (16) من القانون حق الدولة بتملك السهم الذهبي في ملكية كافة الشركات التي ستؤسس نتيجة التخصيص، ولم تحصر هذا الحق في الشركات التي تتمتع بمركز احتكاري أو تتملك مرفقاً استراتيجياً، ويشكل هذا الاطلاق انحرافاً ضاراً بمفهوم السهم الذهبي وغايته، وهو انحراف طارد للاستثمارات الأجنبية، ومحبط للمستثمر الوطني، لأنه يخلق قلقاً مبرراً من أن يقترن تخصيص الملكية بتأميم الإدارة.

وخلاصة القول ، ان "قانون تنظيم برامج التخصيص" يمثل - من حيث المبدأ - خطوة بالغة الأهمية، غير أن الثغرات العديدة والكبيرة التي خلفتها الضغوط السياسية في بنية هذا القانون جعلته - من حيث الواقع - قاصراً على تبليغ الرسالة التي يفترض أن يحملها باعتباره إعلاناً رسمياً عن تبني الكويت لمنهج جديد في التنمية.

- التخصيص ومخاطر التسييس :-

من المتعارف عليه عالمياً ان الود مفقود تماماً بين التخصيص والبيروقراطية التي تملك زمام الإدارة الحكومية، ذلك ان البيروقراطية ترى في تقليص دور القطاع العام مساساً كبيراً بسلطانها ونفوذها، والكويت ليست استثناء من هذه الحقيقة. وبالتالي، من المتوقع ان تسعى البيروقراطية الكويتية إلى إعاقة تنفيذ برنامج التخصيص، والى ممارسة ضغوط قوية لضعاف التزامه بالمعايير الاقتصادية والفنية السليمة. ومما يؤكد مخاوفنا في هذا الصدد ان قانون التخصيص يجعل لهذه البيروقراطية بالذات اليد العليا في رسم سياسة التخصيص وإدارة وتنفيذ برنامجه، بعد ان أقصى القطاع الخاص عن هذه العملية تماماً كما رأينا.

لقد شكل "تسييس" عملية التخصيص في بولندا عائقاً حقيقياً أمام اجتذاب الاستثمارات الاجنبية للمشاركة في هذه العملية. كما نجم عن اسناد ادارة التخصيص في هنغاريا الى جهتين حكوميتين إلى شبه تجميد لبرنامج التخصيص حتي عام 1995، حيث ألغيت إحدى الجهتين ووضعت صيغة لمشاركة القطاع الخاص في تنظيم برنامج التخصيص. أما بيرو فقد ارتفعت أسعار المشاريع العامة التي عرضتها للتخصيص ارتفاعاً تجاوز أكثر التوقعات تفاقماً بسبب التنافس الشديد على شرائها، لأن وكالة التخصيص الرسمية هناك اسندت تنفيذ عمليات التخصيص إلى لجان خاصة تضم كل منها ثلاثة أو أربعة مدراء تنفيذيين من القطاع الخاص، مهمتهم انجاز تخصيص مشروع عام محدد.

وباختصار، ان تجارب الدول النامية في التخصيص تؤكد ضرورة توفر شرطين اثنين في الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج التخصيص، أولهما، الكفاءة المهنية والدراية بحوافز القطاع الخاص. وثانيهما، الحيادية التي تنأى بها عن اقحام الحسابات السياسية في عملية التخصيص، وإلى جانب هذا وذلك، يجب ان تتمتع "إدارة التخصيص" باستقلالية كافية ترد عنها تدخلات أصحاب النفوذ السياسي، وضغوط اصحاب النفوذ المالي في أن معاً.

- شراكة القطاعين العام والخاص (BOT نموذجاً) :

تعتبر الأنظمة المتعددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ وإدارة المشاريع صيغة من صيغ التخصيص. وهي - من زاوية أخرى - شكل من أشكال تمويل المشاريع العامة . وإذا كانت معظم الدول النامية تنظر إلى نظام "البناء والتشغيل والتحويل BOT" من زاويته التمويلية وانعكاساته الايجابية على الميزانية العامة وموارد الدولة، فإننا نعتقد أن أهمية هذا النظام بالنسبة للكويت تنبثق بالدرجة الأولى من هوية "الخصخصة" التي يحملها، وما تحمله هذه الهوية من فرص كبيرة للاستثمار والعمالة الوطنية، وتوطين المدخرات، وتوسيع قاعدة الملكية، وتنشيط الأسواق المالية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المصاحبة للتقنيات الحديثة، وتطوير القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

وفي وقفة تقييم سريعة لتجربة نظام BOT في الكويت، والذي تعود بواكير مشاريعه إلى إنشاء مواقف السيارات متعددة الأدوار عام 1970، يمكننا استخلاص الحقائق الرئيسية التالية :

1. تشير دراسات البنك الدولي أن مشاريع الشراكة بين القطاعين في الدول النامية قد توزعت بنسبة 70% لمشاريع الطاقة والمواصلات، وأكثر من 20% لقطاع الاتصالات، وأقل من 10% لمشاريع المياه. أما في الكويت، فإن أكثر من 90% من مشروعات الشراكة هذه تتركز في الحصول على حق استغلال

أراضي الدولة . وبالتالي تتحدد جدواها المالية بالنسبة للقطاع الخاص ، وترتبط أسعار خدماتها إلى المواطنين بتكلفة الأراضي التي تقام عليها.

2. إن المنافسة في الحصول على عقود BOT في الكويت ضعيفة إلى حدٍ مفلت ما يعني أن العديد من الأهداف العامة التي ترمى إليها هذه العقود لم يتحقق.

3. إن " القانون 2008/7 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 1980/105 في شأن نظام أملاك الدولة " . قد أخفق تماماً في تحقيق أهدافه وأدى عملياً إلى تجميد نسبة مطلقه لمشاريع الشراكة بين القطاعيين لأنه صمم للتعامل مع غيرها.

وتعزي هذه الحقائق الثلاث إلى احتكار الدولة لمساحات واسعة جداً في الأراضي، مما جعل من المتعذر في معظم الأحيان إقامة مشاريع كبيرة دون الاستعانة بالدولة لتقديم الأرض. ولعل هذا الحقيقة هي التي جعلت القانون 2008/7 المشار إليه يصب جل اهتمامه على العنصر العقاري في مشاريع المشاركة ، وعلى حساب الحوافز اللازمة لمشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الضخمة التي تمثل جوهر وأساس مشاريع المشاركة بين القطاعيين العام والخاص.

أما ظاهرة ضعف المنافسة فتعود إلى غياب مصادر التمويل طويلة الأجل التي تحتاج إليها مشاريع BOT ، كما تعود إلى إغلاق المخارج القانونية التي تسمح للقطاع الخاص بالحصول على تمويل كاف بضمانات حقوقه في المشروع . وإلى جانب هذا كله يقف الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة لأسعار كثير من السلع والخدمات حائلاً دون دخول القطاع الخاص إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية .

وفي النهاية، ثمة حراك نشط في الوقت الراهن لتعديل القانون 2008/7 بعد أن اثبتت التجربة قصوره وإذا كان تجاوب الحكومة مع هذا الاتجاه يحتسب لها، فإننا نعتقد أن التعديلات التي تقترحها لا تفي بالغرض، وأن تنظيم مشاريع المشاركة بين القطاعيين يحتاج إلى قانون جديد كلياً يوفر البعد التنموي والشفافية الكاملة، ويعتمد النظرة المستقبلية بدل الالتفات إلى الوراء.

2- تحرير أنشطة القطاع النفطي

أدى التوسع غير المبرر في تفسير مفهوم الملكية العامة للثروات الطبيعية إلى استئثار القطاع العام استئثاراً شبه كامل بكل أنشطة القطاع النفطي تكريراً وتصنيعاً ونقلاً وتوزيعاً، وقد أعطى هذا " الاستئثار " للحكومة وقطاعها العام دوراً مسيطراً ليس في الحياة الاقتصادية فحسب، بل وفي الحياة الاجتماعية أيضاً. حيث وضع في أيديهما قوة اقتصادية هائلة ، ووضعها في الوقت ذاته أمام التزامات تنموية واجتماعية كبيرة ومعقدة . ولقد تصاعد هذا الدور خلال الفترة 1973-1982 ، التي شهدت خلالها اقتصادات المنطقة كلها فورة اقتصادية قلّ أن شهدت مثلها دولة أو مجموعة من الدول . ومن هنا ، تولدت المشاريع العامة، وساهم المال العام في معظم المؤسسات والقطاعات الاقتصادية ، وأصبح له دور مهيم في النشاط

الاقتصادي . بينما أضحى القطاع الخاص على هامش الاقتصاد الوطني، مشتت الجهود في مشاريع قليلة الجدوى، مما اتجه به نحو الخارج او نحو أنشطة مضاربيه خطيرة .

وقد خلق هذا الوضع تناقضاً صارخاً بين الفلسفة الاقتصادية الدستورية لدولة الكويت والقائمة على الحرية الاقتصادية وتعاون القطاعيين العام والخاص ، وبين واقع هذا الاقتصاد الذي يسيطر عليه القطاع العام . وزاد من وضوح هذا التناقض أن هذه السيطرة بكل مشاريعها وانجازاتها لم يواكبها - مع الأسف الشديد - تقدم يذكر في مواجهة التحديات الهيكلية الاساسية والمتمثلة بضيق القاعدة الانتاجية، والخلل الخطير في تركيبة العمالة والسكان ، والهدر الكبير في الانفاق الاستهلاكي ، الذي عمق الهوة بين الجهد والمردود ، وزاد من تكاليف الإنتاج إلى درجة أضعفت تنافسية الاقتصاد الوطني ككل .

ومن جهة أخرى، أدى استئثار القطاع العام بأنشطة القطاع النفطي إلى ظهور جزيرتين صناعيتين منفصلتين ، أحدهما حكومية وتضم معظم الصناعات الاساسية القابلة للنجاح والتطور والتي تحقق قيمة مضافة عالية وأرباحاً مجزية، وتتمحور حول النفط ، وجزيرة صناعية للقطاع الخاص ، تضم على الأغلب صناعات إحلالية هامشية ذات انكشاف خارجي شديد ، وربحية تجارية ضئيلة ، وجدوى اقتصادية شبه معدومة. وهذا ما يفسر لنا سبب الشكوك المتزايدة في جدوى الصناعة كخيار استراتيجي مهم للتنمية المتوازنة، كما يفسر لنا سبب تعمق الشعور الخاطيء بضعف قدرات القطاع الخاص على تحمل أعباء الصناعة والتصنيع .

وباختصار، إن إغلاق الأنشطة النفطية أمام القطاع الخاص لم يؤدي، فقط، إلى حرمان هذا القطاع من أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، بل حرمه أيضاً معظم أنشطة الصناعة التحويلية، ومعظم أنشطة الخدمات الاجتماعية أيضاً . وتركه تحت رحمة الانفاق العام . ومن هنا نقول ان القطاع الخاص الكويتي لن يكون له دور تنموي حقيقي ما لم تفتح أمامه أبواب القطاع النفطي بكل أنشطته لا نستثنى منها إلا ملكية النفط الخام وانتاجه.

3- المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بعيداً عن تعقيدات تعريف " منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة" ومعايير التفريق بينهما ، يمكن القول أن " قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة " ، يضم في كل دول العالم الصغيرة منها والكبيرة والنامية والمتقدمه، ما يتراوح بين 70% و 90% من عدد منشآت الأعمال. ويعمل فيه ما بين 55% و 75% من اليد العاملة غير الزراعية ، ويلعب هذا "

القطاع " دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتمثل بصورة خاصة في الاسهام بتوسيع القاعدة الانتاجية، واستيعاب نسبة عالية من العمالة الوطنية، ورفع مستوى الادخار والاستثمار، وإيجاد قاعدة عريضة من المواطنين يشكلون مخزوناً وطنياً للتوسع الصناعي والتقدم التقني ، ويستطيعون إنتاج السلع وتقديم الخدمات بشكل مرن وحسب الطلب.

والكويت ليست استثناء من هذا التعميم، إذ تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيها أكثر من 90% من جملة منشآت الأعمال في البلاد. بل إن قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة لدولة الكويت بالذات من خلال حقيقتين اقتصادية واجتماعية ؛ **أما الحقيقة الاقتصادية**، فهي أن الأمل معقود - أولاً وقبل أية جهة أخرى - على هذا القطاع لإستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل، وفي فرص فعلية ومجزية تخفف الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة وتساهم في إعادة التوازن إلى تركيبة العمالة والسكان . **أما الحقيقة الاجتماعية** ، فهي أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يملكها ويديرها ويتفرغ لها المواطنون ، يخلق لدى هؤلاء فهماً أعمق لواقع البلاد الاقتصادية وقدراتها واحتياجاتها وسياساتها الاقتصادية ، وإدراكاً توثقه المصالح لأهمية الحرية الاقتصادية ودور القطاع الخاص، وبالتالي يساهم في الانتقال من دولة موظفين إلى دولة منتجين، مما يعزز التوازن الاجتماعي ويطور الممارسة الديمقراطية.

وقد أدركت الكويت أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فأنشأت عامي 1997 و1998 محافظت ثلاث لتمويلها ، كما نجحت مؤخراً (مارس 2013) في اصدار قانون بإنشاء " الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" الذي يشكل سبقاً عالمياً بحجم رأسماله وتعدد خدماته وتسهيلاته انسجاماً مع أهمية غايته، ومع التأكيد على أن هذا الصندوق يمثل مشروعاً وطنياً تنموياً ومستقبلياً بكل معنى الكلمة، نجد من الواجب توجية اهتمام خاص إلى النقاط الثلاث التالية:

الأولى : إن نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه رهن بقدرة ادارته على تحديد أولوياته واختيار مشروعاته بشكل صحيح، مع ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع الصناعية والخدمية، والمشاريع ذات العلاقة بصناعة المعرفة ، كما يرتبط نجاح الصندوق بقدرة إدارته على التحرر من الضغوط السياسية والاجتماعية وعلى الالتزام بالمعايير الفنية والاقتصادية لتحسين الصندوق من الاستغلال والمجاملة، ولكي تتوفر لمشاريعه درجة كافية من المناعة تجعلها تعتمد على تنافسيتها.

الثانية : إلى جانب العوامل الجاذبة للعمالة الوطنية نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا بد من تفعيل العوامل المبعدة (لكي لا أقول الطاردة) عن الوظيفة الحكومية . وذلك من خلال إعادة النظر في مفهوم هذه الوظيفة والانتقال به من أداة لتوزيع إيرادات النفط إلى أداة للتنمية، مع ما يصاحب ذلك من الالتزام العادل بتطبيق قواعد العمل الجاد والانضباط وسياسات الثواب والعقاب، والمكافأة والمساءلة.

أما النقطة الثالثة ، فهي التركيبة الخاصة والمعقدة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت. حيث توجد أكثر من مائة ألف منشأة صغيرة ومتوسطة يعمل فيها ويديرها - وفي كثير من الأحوال يملكها جزئياً أو كلياً - أكثر من 750% ألف وافد ،

يشكلون أكثر من 60% من العمالة الوافدة في القطاع الخاص ، وهذه المنشآت تمثل قاعدة رحبة لاستيعاب العمالة الوطنية، من خلال تشجيع الصندوق الوطني الجديد للشباب الكويتي، على شراء هذه المشاريع أو المشاركة فيها، ودعمها مالياً وفنياً، جنباً إلى جنب مع دعم وتمويل المشروعات الجديدة.

وفي التحليل النهائي، إن توطين وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة شرط بالغ الأهمية في إيجاد قطاع خاص ذي بنية قوية قادرة على احتمال التقلبات، ويحظى بتفهم شعبي ورسمي عميق لدوره. وتحقيق هذا الهدف لا يكون بمجرد توفير التمويل والتسهيلات الفنية على أهميتها، بل لا بد له من " ثقافة " أو " تربية " مجتمعية عامة تشجع على العمل الحر وتبين حلاوة استقلاليته، وكرامة مردوده ، واحتمالات ما يتهدد فيه من فرص. لبناء جيل راغب فيه باختيار حاسم وإرادة قوية . فأصحاب الأعمال يصنعون ولا يولدون كذلك .

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشير الدراسات أن الفجوة بين حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق المعدلات المرغوبة للتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي وحجم الاستثمارات المتحققة فعلاً تصل الى ما يزيد عن 20 بليون دولار سنوياً. كما يبدو واضحاً من استعراض سريع لبرنامج التخصيص في الكويت أن التقديرات المحافظة لاحتياجاته التمويلية تصل الى حدود (12) بليون دولار باستثناء قطاع النفط .

لهذا ، يجب أن ينظر الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية كإحدى السياسات الرئيسية للإصلاح الاقتصادي من ناحية ، ولجعل الكويت مركزاً مالياً إقليمياً من ناحية ، ولنجاح برنامج التخصيص من ناحية ثالثة . على اعتبار أن التدفقات المالية التي تحملها هذه الاستثمارات يواكبها – على الأرجح – معارف تقنية وخبرات ادارية وتسويقية . وعلى اعتبار أن اهتمام المستثمرين الأجانب ببرنامج التخصيص يعتبر بحد ذاته مؤشر نجاح ، ويشكل اعلاناً دولياً يولد اهتماماً بالاستثمار المباشر في الكويت بصورة عامة . ومن جهة أخرى ، يجب ألا ننسى هنا أبداً أن الاستثمار الأجنبي بالنسبة للكويت قد تكون له علاقة بتعزيز الامن الخارجي للدولة.

وواقع الأمر أنه حتى عام 2003 ، لم تبذل الكويت أي جهد لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، بل ربما كانت تسير بعكس ذلك معتمدة سياسة " الاستخلاص الوطني " . وهي السياسة القائمة على حصر فرص الاستثمار والتجارة بالمواطنين ما أمكن . غير أننا بعد 2003 ، وانحسار الهاجس الامني لصالح الاهتمام التنموي ، نلاحظ أن " الدبلوماسية الاقتصادية الكويتية " ، ان صح التعبير ، قد نشطت بشكل جيد وعالي المستوى للترويج للكويت كموقع استراتيجي ، وشريك مليء ، ومشاريع استثمارية ضخمة في اطار خطة تنموية ذات رؤية منفتحة . وقد واكب هذا النشاط اهتمام واضح بتنظيم وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، تبلور مؤخراً في مشروع قانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر ، من المنتظر أن يتم اقراره في المستقبل القريب .

وهنا ، نلاحظ أن الكويت قد اتبعت - حتى الآن - في سعيها لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، النمط التقليدي الذي سارت عليه كثير من الدول النامية ومنذ ستينات القرن الماضي ، والذي يقوم على الحوافز الضريبية والجمركية والاعفاءات من القيود النقدية ، والحماية الجمركية ، والمعاملة التفضيلية ... وهي حوافز اثبتت التجربة عدم جدواها ، بل أصبحت تعتبر في أدبيات الاستثمار " حوافز سيئة " ، وأضحى الحافز الحقيقي لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر هو " البيئة الاستثمارية في البلد المضيف بكامل مكوناتها " ، وأهمها: الاستقرار السياسي والاجتماعي والتشريعي ، درجة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي ، أسعار الصرف ، نسبة التضخم ، وضوح السياسات المالية والنقدية ، وحدثة البنية الأساسية. ولن ندخل هنا في تفاصيل ومقاييس البيئة الاستثمارية في الكويت ، بل سنكتفي بالقول أن " مؤسسة التمويل الدولية IFC " ، اعتبرت في تقريرها **Doing Business Project** لعام 2013 أن ممارسة الأعمال في دولة الكويت ليست سهلة او ميسرة ، وانها تحتل المركز 82 (من أصل 185 دولة) في هذا الشأن . أما تقارير التنافسية ، فتشير الى ان الكويت تأتي في المرتبة 142 من حيث سهولة بدء الأعمال . ولكن لا بد من الاشارة هنا الى قانون التراخيص التجارية الجديد الذي أنجز قبل أيام قليلة ، سيساهم الى حد بعيد في تغيير وتحسين هذه الصورة.

ان الترويج لسلعة أو خدمة سيئة او غير متوفرة اصلا سيؤدي بالتأكيد الى نتائج سلبية . ونحن في الكويت لم نستطع - للأسف الشديد - أن ندعم ترويجنا الاستثماري ودبلوماسيتنا الاقتصادية بإيجاد بيئة صديقة للاستثمار عموماً ، ناهيك عن صداقتها للاستثمار الاجنبي المباشر . فالمستثمر الاجنبي يريد أن يلمس التزاماً قوياً وجاداً ببرنامج الاصلاح الاقتصادي ، وفي برنامج التخصيص بصورة أكثر تحديداً . وجهودنا لاجتذاب المستثمرين الأجانب والاستراتيجيين منهم بالدرجة الاولى يمكن أن تؤدي الى عكس ما تهدف إليه . اذا تولد لدى هؤلاء اعتقاد بأن القرار النهائي سيعتمد على معايير غير اقتصادية، وبأن طرح المشاريع لا يعني بالضرورة ارساءها. كما ان توقيع العقود قد لا يعني تنفيذها.

5- القطاع الخاص والاصلاح الذاتي

من أهم المسائل التي تثار في وجه التخصيص بالكويت نتلخص بالقول أن أداء القطاع الخاص لا يفضل أداء القطاع العام . وبالتالي ، فان مجرد انتقال ملكية المشروع العام الى القطاع الخاص لا يرفع من كفاءته الاقتصادية بدرجة تبرر عملية التخصيص .

اننا لا ندعي اطلاقاً ان المدراء في القطاع الخاص كاشخاص أكثر كفاءة وانتاجية من زملائهم في القطاع العام كأشخاص . ولكن ما نؤكد - استناداً الى مختلف الدراسات والتجارب - هو أن الادارة في ظل قوى السوق والمنافسة أفضل أداء ، وأعلى انتاجية ، وأقدر على التجاوب السريع مع المتغيرات . كما ان وحدات القطاع العام تصعب تصنيفها مهما ارتفعت تكاليفها وبلغت خسائرها . اما وحدات القطاع الخاص فليس امامها إلا ان تصحح مسيرتها وترفع كفاءتها او تغلق أبوابها . فهي تعمل على مبدأ " السباحة أو الغرق " ، بينما تملك وحدات القطاع العام من الدعم والسلطة ما يتيح لها أن تستجم طويلاً على الشاطئ ، وأن تسبح مستعينة بإطار المطاط الذي تموله الخزانة العامة .

ومن جهة أخرى ، من الضروري أن نتذكر هنا ان تواضع القطاع الخاص في الكويت ، انما يعود بالدرجة الاولى ، الى تواضع وهامشية الأنشطة الاقتصادية التي بقيت له ، بعد ان استأثر القطاع العام في الدولة بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية كما رأينا . ولعل تدخل المال العام لمساعدة القطاع الخاص في الخروج من أزماته المضاربية ، كان من قبيل تعويضه عن الظلم الذي حاق به . خاصة وأن تجربة القطاع العام الكويتي في قيادة التنمية على مدى نصف قرن لم تحقق نتائج استراتيجية في استخدام النفط كجسر نحو الانتقال الى اقتصاد متوازن وقادر على توليد تنمية مستدامة . فالقاعدة الانتاجية لم تتوسع او تتنوع ، وخلل تركيبة العمالة والسكان ازداد تعمقاً ، ومستقبل المالية العامة لا يدعو للتفاؤل .

أما وقد ذكرنا هذا كله ، فإن علينا ان لا ننكر – بالمقابل – ان مستوى أداء القطاع الخاص يؤكد ضرورة أن يقوم بإصلاح ذاتي ليكون قادراً على أداء دوره التنموي المطلوب ، في ظل البيئة المناسبة التي تحدثنا أن أهم مقوماتها .

والاصلاح الذاتي المطلوب للقطاع الخاص لا بد أن يكون على مستويين اثنين :

الاول ، اصلاح مبدئي استراتيجي ، يحرر هذا القطاع من العادات والمفاهيم والممارسات الخاطئة التي رسختها التجربة الماضية ، ويبعده عن السعي الى الربح السريع في مضاربات خطيرة ، وعن الاعتماد على العائد المضمون بعيداً عن روح المبادرة . كما يقتضي هذا الاصلاح ان يتحمل القطاع الخاص نتائج قراراته وخياراته ، فلا يستند الى دعم الدولة وتدخلها لانقاذه من عثراته . وأن تكون دعوته للحرية الاقتصادية دعوة حقيقية تعي مفهوم الحرية ومسئولياتها ، فلا يأخذ منها ما يريد ، ولا يسقط منها ما يريد ، تبعاً لتقلبات مصالحه .

والمستوى الآخر من الاصلاح الذاتي المطلوب ، هو اصلاح اداري وتنظيمي . فإذا كان التقرير العالمي للمناسبة للعام 2013 ، قد وضع الادارة العامة في الكويت في المرتبة 100 (من أصل 125) في الاعتماد على الادارة المحترفة ، فإن ادارة القطاع الخاص لم تكن أحسن حظاً اذ جاءت في المرتبة 130 (من أصل 144) في كفاءة مجالس ادارة الشركات ، والمرتبة 96 من حيث حماية مصالح صغار المساهمين ، والمرتبة 141 من حيث تأثير قواعد الاستثمار الاجنبي ، والمرتبة 60 في متانة تدقيق الحسابات واعداد التقارير . وبينما تعاني الادارة العامة الكويتية من الضغوط السياسية والطائفية والقبلية ، تعاني ادارة القطاع الخاص من بروز السمة العائلية والولاءات الشخصية حتى في الشركات المساهمة العامة . وهذا ما يتناقض كلياً مع اعتبارات الكفاءة والعدالة والمصلحة العامة في الحالتين .

رابعاً – معيقات رئيسية لنهوض القطاع الخاص بدوره التنموي

1- الادارة العامة : حجم مترهل وأداء هزيل

الادارة العامة في مفهومنا ، هي قدرة الجهاز الحكومي والقطاع الخاص على القيادة ، وتعبئة الامكانات البشرية والمادية للنهوض بالمسؤوليات بكفاءة واقتدار ، وفي إطار رؤية واضحة . وتعتبر الادارة العامة الكويتية – بهذا المفهوم – من أخطر معيقات التنمية والاصلاح وجهود القطاع الخاص ، إذ تتعايش في مكاتبها ظاهرتان سلبيتان : التضخم في الحجم والندرة في الكفاءة . فنسبة عدد الموظفين الى عدد السكان من أعلى النسب في العالم ، وندرة الكفاءات واضحة في كل وزارة وادارة . وهاتان الظاهرتان جعلتا من الادارة العامة في الكويت عنق الزجاجة الذي يجهض التنمية .

فقد أكد استقصاء تجريه لجنة التنافسية الكويتية لآراء عينة من الرؤساء التنفيذيين للشركات العاملة في البلاد ، ان بيروقراطية الادارة العامة احتلت المركز الأول بين العوامل الأكثر إعاقة لنشاط الأعمال في الكويت ، وذلك لكل الأعوام التي أجري فيها الاستقصاء ، أي من 2005 الى 2013 .

وتؤكد تقارير المجلس الأعلى للتخطيط أن 51% من العقبات التي واجهت تنفيذ الخطة الرباعية (2010 / 2011 – 2013 / 2014) في سنتيها الأولى والثانية هي معوقات ادارية ومؤسسية بنسبة 37% للأولى و 14% للثانية .

وفي يناير 2012 - جاء في تقرير اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية التي شكلها حضرة صاحب السمو أمير البلاد – " أن الدور الحكومي المتسع في النشاط الاقتصادي رافقه شبكة معقدة من القيود والاجراءات البيروقراطية التي ضاقت معها مساحة الحركة ودرجة المرونة اللازمة لنمو وتطور القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في دفع عجلة النشاط الاقتصادي ، وقدرته على استيعاب التدفقات المتزايدة للمواطنين الى سوق العمل ."

أما تقرير طوني بلير – الذي تم بتكليف من الديوان الأميري – فقد أكد أن عبء البيروقراطية الحكومية في الكويت يفوق الى حد كبير مثيله في دول الجوار ، وحتى في الدول الأقل نمواً . وأن هذه البيروقراطية تسود في مراحل الدورة الاعمالية من التأسيس الى التشغيل الى التوسع . وهي موجودة وبثقل في إصدار التراخيص التجارية والصناعية ، وفي الحصول على أرض ، وفي المناقصات والعطاءات وترسية المشاريع ، وفي توفير العمالة وحركتها ، بل وفي إصدار تأشيرات الزيارة . الأمر الذي أدى الى زيادة التكلفة ، والى الفساد ، والى عدم الثقة بالادارة العامة ، والى إضعاف روح المبادرة الاعمالية لدى الشباب ، مما جعل معدل عدد المشاريع التي تؤسس قياساً بعدد السكان من أكثر المعدلات المماثلة انخفاضاً في العالم . وقدّر التقرير أن ما ستلحقه البيروقراطية الحكومية وأداؤها الضعيف من خسائر في النمو عام 2012 يبلغ 2.7 مليار دولار و 20.000 فرصة عمل جديدة .

وفي تقارير التنافسية العالمية ؛ تأتي الكويت بالمركز 125 في عدد الخطوات اللازمة لتأسيس شركة أو مؤسسة ، وبالمركز 108 في عدد الأيام اللازمة لذلك ، وفي المركز 137 من حيث عبء اللوائح الحكومية ، وفي المركز 113 بدرجة الشفافية في وضع السياسات الحكومية .

وبينما يعزو تقرير اللجنة الاستشارية المشار إليه ضعف كفاءة الإدارة العامة الى تداخل السلطات ، وتعدد الطبقات الرقابية ، وتداخل الاختصاصات وتشابك الاجراءات ، فاننا نتفق على أهمية هذه الأسباب ، ونزيد عليها ما يلي :

- تواضع مستويات التعليم العام وانعكاساته الخطيرة على كفاءة الأجهزة الحكومية .
- اعتبار الشهادة الجامعية تأشيرة دخول للوظيفة العامة ، والاستقرار فيها بصرف النظر عن الكفاءة والالتزام .
- ضبابية الاجراءات واللوائح ، والتوسع الكبير في فتح باب الاستثناءات .
- ثقافة الحصانة التي تجعل الموظف العام محصناً ضد المساءلة والعقوبة . وحصانته هذه - عائلية كانت أم قبلية أم طائفية أم حزبية - تجعل حمايته أهم من احترام القانون والأنظمة المؤسسية . وتعبير " ثقافة الحصانة " هنا يدل على أن المفاهيم والقيم الاجتماعية ذاتها تجعل من هذه الحصانة أو الحماية غير المعلنة تقليدياً اجتماعياً واجباً .
- انتشار ظاهرة الجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري رغم تحريمها قانوناً . والحقيقة أنه لم يعد مقبولاً أن تمول الميزانية العامة للدولة موظفين تجاراً ، على حساب القادمين الجدد الى سوق العمل ، وعلى حساب كفاءة الجهاز الحكومي .

في كل الأحوال ، ومهما كانت أسباب تردي أداء الإدارة العامة ، فإن إخفاق هذه الإدارة في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد الكويتي على مدى يزيد عن خمسة عقود ، وإخفاقها في إعادة دور الدولة الاقتصادي الى التوازن المطلوب ، يجب أن تشكل ضغطاً قوياً وملحاً لإعادة هيكلية الإدارة العامة للوصول الى جهاز حكومي أكثر كفاءة وأقل حجماً . وإعادة الهيكلة هذه لا تقف عند تغيير المسميات أو الفصل في تشابك الاختصاصات ، بل تقوم في جوهرها على احداث تغيير كامل في مفهوم الوظيفة العامة ، ينتقل بها من أداة لتوزيع الثروة الى أداة للتنمية وتحسين الإنتاجية والتنافسية. كما ينتقل بالموظف العام من مقعد السلطة الرسمية official authorized إلى موقع الخدمة الشعبية Public service . إن توافر مكونات انتاج ما لا يعني بالضرورة الحصول على الإنتاج المطلوب. ذلك أن الكفاءة في استخدام هذه المكونات هي التي تفصل بين النجاح والفشل... وبين التنمية والركود. فقد بنت الكويت أنظمة صحة وتعليم ومرافق ماء وكهرباء واتصالات لا تقل حداثة وتكلفة عن أفضل مثيلاتها في دول أخرى، ومع ذلك نلمس جميعاً وكل يوم أن مخرجات أي من هذه الأنظمة بعيدة جداً عن المستوى المطلوب، بسبب ضعف الكفاءة في إدارة واستخدام هذه الأنظمة. وهذا ما يمكن تعميمه على الإقتصاد الوطني ككل. وبالتالي ، إن إعادة الهيكلة لا تعني مجرد تقليص الحجم واختصار الروتين، بل تعني - أيضاً - اجتذاب الكفاءات ذات الرؤية الإستراتيجية والقدرة على التخطيط. كما تعني الحد من " السلطة الإجهادية " للموظف العام من خلال وضع آليات واضحة ومعايير شفافة في استخدام السلطة.

لقد اتبعت الكويت في معالجة التحديات والصعوبات أسلوب التعامل مع الظواهر بدل معالجة الأسباب، وأسلوب المسكنات والمهدئات بدل البحث عن العلة. وفي ميدان الإدارة العامة، أدى هذا الأسلوب إلى " تفريخ " مجالس وهيئات ومؤسسات مستقلة بحجة التخلص من

المركزية والروتين، فإذا بهذا الروتين يلحق بمعظم هذه الوحدات الإدارية المستقلة مصحوباً بظواهر التضخم والترهل وندرة الكفاءات . مما يؤكد على حقيقة بالغة الأهمية ملخصها أن " إعادة الهيكلة " لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تعالج الأمراض الكثيرة المستحكمة بالجهاز الحكومي. وبالتالي ، فإن الإصلاح الإداري يجب أن يبدأ أساساً بمعالجة الأسباب الحقيقية لتدني كفاءة الإدارة العامة في الكويت.

وخلاصة القول ، أن الكويت تعاني ضعفاً شديداً في الإدارة العامة على كافة المستويات، وفي كل القطاعات، وبالتالي ، فإننا حتى لو نجحنا بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص، فإن جهودنا ستبقى عرضة للإجهاد المبكر بفعل ضعف الإدارة العامة، خاصة وأن هذه الإدارة نفسها تنفرد باختصاص وسلطة وضع برنامج الإصلاح، ورسم سياساته، وتحديد أدواته .

2- نظام التعليم : يحتاج لتغيير جذري يتناول كل مراحله وأطرافه

أكدت الدراسات والتجارب أن النظام التعليمي – إذا ما توافقت مخرجاته مع احتياجات المجتمع- يستطيع أن يسهم إلى حد بعيد في نمو الدخل القومي من خلال : تعزيز المهارات، تحسين الإنتاجية والتنافسية، تخفيض معدل نمو السكان، الإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية، وتحقيق توزيع أفضل للدخل. والمثال القريب على ما نقول هو التجربة التنموية في دول شرق آسيا، التي استطاعت – من خلال التطوير الكبير في نظام التعليم – أن تحقق ارتفاعاً في مستويات المعيشة، وإنخفاضاً في معدلات الفقر، وتنافسية عالية في السوق العالمي. بل إن أهمية التعليم في النمو الاقتصادي جعلت قيمة عناصر الإنتاج تتحول من المقاييس المادية إلى المقاييس النوعية. فلم يعد الحديث عن عدد العمال بل عن نوعيتهم ومستوى تعليمهم وتدريبهم. ولم يعد الحديث عن حجم رأس المال فقط بل عن التطور التقني الذي يرافقه . ومن هنا نلاحظ أنه بصرف النظر عما تتمتع به الدولة من ثروات مادية وموارد طبيعية، يبقى تطورها ومستقبلها رهن مواردها البشرية، وقدرتها على تطوير هذه الموارد. وأصدق دليل على ذلك هو أن تعريف الدول المتقدمة – في وقتنا الراهن – لم يعد الدول الصناعية أو الغنية ، بل هي الدول الأعلى شأناً في استيعاب العمل وتطوير التقنيات وصناعة المعرفة.

وبالنسبة للكويت - وكما جاء في تقرير الكويت للتنافسية 2009/2008 - يعتبر التعليم مرتفع الجودة مطلباً أساسياً، ليس فقط من أجل المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع، ولكن أيضاً من أجل تخفيض الاعتماد على النفط، وتوسيع القاعدة الإنتاجية بالاعتماد على الإنتاج كثيف المهارات، لأن مردود الاستثمار في التعليم للمجتمع يتجاوز مردوده الخاص بالأفراد. ولقد قدمت الكويت جهوداً واستثمارات ضخمة لتطوير الخدمات التعليمية، وأتاحت التعليم للمواطنين دون مقابل ولجميع المستويات ، بل هي تدفع مرتبات لطلاب بعض المراحل. غير أن هذه الجهود وهذه الاستثمارات، وبسبب ضعف إدارتها، لم تعط ما كان يمكن أن تعطيه من نتائج في ظل إدارة عالية الكفاءة. حيث احتلت الكويت عام 2013/2012 في تقرير التنافسية العالمي المركز 90 في جودة التعليم الابتدائي، والمركز 108 في جودة التعليم ككل، والمركز 86 في توفير خدمات البحوث والتدريب، والمركز 99 في جودة كليات الإدارة.

بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، هبت رياح التغيير المتسارع لتعزري كل ناحية من نواحي الحياة المعاصرة ، وفي طليعتها نظام التعليم . فلم يعد الكلام يقف عند حدود تحسين هذا النظام وتطويره ، بل أضحى الحديث يتناول تغيير التربية في مفهومها وبنيتها ، وفي أساليبها

ومؤسساتها ومناهجها . وإذا كان هذا ما تقر به الدول الأكثر تقدماً ، فإن بإمكاننا القول وبكل ثقة أن النظام التعليمي في الكويت يحتاج إلى تغيير جذري يتناول فلسفته ومناهجه ومؤسساته، ويشمل كل مراحل وأنواعه وأطرافه، ليقضي على بطالة الخريجين السافرة منها والمقتعة، وينهي أزمة الاختصاصيين والمهنيين المدربين. وهما الظاهرتان اللتان تتعايشان جنباً إلى جنب في مخرجات نظامنا التعليمي فتعمقان مشكلة إختلال هيكله العمالة.

وفي اعتقادنا، أن الكويت يجب أن تسعى – الآن وحالاً – إلى العمل على إحلال نظام تربوي يراعي النواحي التالية، ليكون قادراً على تطوير رأس المال البشري، وإعداد المواطن القادر على الإسهام في صنع المستقبل:

عدم الاكتفاء بإيجاد الانسان المتعلم، بل العمل على تكوين الانسان الذي يملك القدرة على التعلم وتطوير معارفه ومهاراته.

توفير التعليم المستمر من خلال التدريب وإعادة التدريب.

تنمية ملكة النقد (ولا أقول الانتقاد) والنظرة المستقلة، وتحفيز التفكير التحليلي والإبداعي.

الإهتمام باتقان استخدام الأصابع العشرة، أو " العقل الذي في اليد" كما يقول غاندي. للتركيز على إذكاء روح العمل الحر وموقعه الاجتماعي ومردوده المادي. فأصحاب الأعمال لا يولدون كذلك، بل يصنعون . وصناعة أصحاب الأعمال أمر تربوي وثقافي بالدرجة الأولى.

وأخيراً ، إن التغيير الجذري المطلوب في النظام التربوي الكويتي ومؤسساته مهمة ملحة وشاقة ومكلفة. وهي أكبر وأخطر من أن توكل لوزارة أو حكومة، بل لابد من التعامل معها باعتبارها مسؤولية مجتمعية وطنية . وبالتالي، لابد وأن ينهض القطاع الخاص بدور رئيسي في حملها.

3- الفساد الإداري والمالي ؛ بيئة حاضنة وسياسات محفزة

مع الإقرار التام بأن ظاهرة الفساد الإداري والمالي – بمعنى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة - أعم وأعمق وأعقد من أن تكون قاصرة على الجانب الإقتصادي ، فإن إهتمامنا هنا يقتصر على توضيح العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين الفساد والأداء الإقتصادي. وذلك من خلال الحقائق التالية التي أثبتتها التجارب والدراسات الدولية:

أولاً : يزداد الفساد حجماً وإنتشاراً كلما ازدادت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الإقتصادية. وكلما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : ثمة ارتباط إيجابي واضح بين درجة الفساد والقيود على التجارة والأسعار وحرية النقد. كما يوجد ارتباط مماثل بين الفساد وكل من حجم الإعانات الحكومية. درجة الإعتماد على إنتاج وتصدير المواد الخام ، وتضخم الجهاز الحكومي.

ثالثاً: بالنسبة للمشاريع البنية الأساسية وما يرتبط بها ، للفساد أثر مباشر وكبير الضرر على اختيار هذه المشاريع وتحديد أولوياتها . وعلى نوعيتها وجودتها ومردودها ، فضلاً عن

تكلفتها ومدة تنفيذها. وكلما ازداد انتشار الفساد انخفضت نسبة الإنفاق العامة على الصحة والتعليم ، وعلى الصيانة والتشغيل ، وارتفعت أرقام الإنفاق العسكري.

رابعاً: إن ارتفاع مستوى الفساد درجة واحدة على مقياس من عشر درجات . يؤدي إلى انخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي بنسبة 16%.

خامساً : يلقي الفساد بالجزء الأكبر من ثقله البغيض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المولد الأكبر لفرص العمل والعمود الفقري للقطاع الخاص . وقد وصل هذا الثقل في بعض الدول النامية إلى ما يعادل 20% من تكلفة تشغيل هذه المشاريع.

سادساً : يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة وزيادة عجز المالية العامة . وإلى تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد ، وإضعاف المنافسة ، وتعميق الإنحراف في توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء ، وعلى حساب زيادة الفقر والقضاء على الطبقة الوسطى.

ومن جهة أخرى يذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، إستناداً إلى مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية ، أن السياسيين يحتلون رأس قائمة المساهمين في إنتشار الفساد ، يليهم كبار الموظفين ، ثم رجال الأعمال ، ثم صغار الموظفين . وتتفق هذه النتائج إلى حد بعيد مع نتائج دراسة جرت في الكويت في فبراير 2003 وأظهرت وجود شعور عام بضعف مصداقية السياسيين والحاشيات البيروقراطية، حيث أكد 85% من المشاركين في العينة الإحصائية أن الفساد في الكويت " مشكلة خطيرة أو خطيرة للغاية " وأعتبر 86% منهم أن السياسيين وكبار موظفي الدولة مسؤولون " بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً " عن هذا الفساد . وانخفضت هذه النسبة إلى 55% حول مسؤولية الصحافة و40% حول مسؤولية القطاع الخاص.

إن نظرة فاحصة لهذه الحقائق ، ونظرة أكثر قرباً إلى السلوك الإنساني في الحياة الإقتصادية تؤكدان حقيقتين على درجة عالية من الخطورة بالنسبة إلى دولة الكويت .

النتيجة الأولى ؛ أن الطبيعة الريعية للإقتصاد الكويتي ، والمنهجية الحالية في إدارته ، قابلتان – وبشكل تلقائي – لممارسة درجة عالية من الفساد. فإذا أضفنا إلى ذلك الموروث الإجتماعي الذي يعطي العائلة والقبيلة والطائفة تأثيراً ضاعطاً على سلوك الأفراد ، تبين لنا – مع الأسف الشديد – أن الكويت تمتلك العديد من مكونات البيئة الحاضنة للفساد. وهذا ما يبدو واضحاً في تقرير التنافسية الكويتية للعام 2012/2011 ، حين يذكر أن مؤشر مدركات الفساد (C.P.I) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية قد تراجع بالنسبة للكويت من المركز 35 عام 2003 ، إلى المركز 46 عام 2006 ، ثم إلى المركز 66 عام 2009 .

والنتيجة الثانية ؛ أن الفساد بتجلياته الإقتصادية في الكويت ، لا يعكس تشوهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الإقتصادية. وبتعبير آخر ، إن كلاً من إنتشار الفساد الإداري وضعف الأداء الإقتصادي يمثل سبباً ونتيجة في آن معاً ؛ فخطأ السياسات وضعف الإدارة يؤديان إلى إنتشار الفساد ، وهذا – بدوره – يعمل على تكريس الواقع الهش والسياسات الخاطئة . وبالتالي ، فإن الإصلاح الإقتصادي الهيكلي والمؤسسي من هم آليات تطويق الفساد.

والغريب فعلاً في هذا الصدد ، أن هذه النظرة الحديثة جداً في ربط الفساد بالخلل الإقتصادي بدل العكس ، نجد لها جذوراً واضحة جداً في رسالة للمقريزي كتبها

قبل ستة قرون ، عن الازمات الغذائية في مصر ، وختمها بالقول : " ليس بالناس غلاء ، إنما نزل بهم سوء التدبير " .

إننا – بالتأكيد – ندعو إلى اعتماد استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد ، وانشاء هيئة أو جهاز وطني يعمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية، ولكننا نود التنبيه هنا أن المنطلق الأساسي لهذه الإستراتيجية يجب أن يكون العمل على تحقيق الإصلاح الإقتصادي والإداري بالمفهوم الذي سبق توضيحه ، وليس فقط من خلال قوانين الردع والعقاب التي يستطيع " الفساد" في أغلب الأحيان الالتفاف حولها أو تفسيرها لصالحه . وقد سبق لفريق عمل - شكله مجلس الوزراء عام 2004 برئاسة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح لدراسة تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الجهات الحكومية - أن أعلن في تقريره الجريء أن " السياسات الإقتصادية الخاطئة من أهم عوامل انتشار الفساد الإداري في الكويت . ويتمثل هذا العامل أكثر ما يتمثل بهيمنة القطاع العام على النشاط الإقتصادي ، الوضع الذي أعطى الموظف العام سلطات قوية في التأثير على المشتريات الضخمة للدولة ، وفي إدارة المشاريع الكبيرة وفي توزيع المغامم وفرض المغارم.

بقي أن نذكر في هذا المجال أن ثمة علاقة عكسية قوية بين الفساد والديموقراطية ، فكلما ارتفع مستوى الممارسة الديموقراطية والشفافية ازدادت القدرة على محاربة الفساد. غير أن الإشكالية الحقيقية هنا ليست في اختيار الديموقراطية باعتبارها النظام السياسي الأفضل لمحاربة الفساد ، بل هي في حماية الديموقراطية ذاتها من الفساد.

وأرجو أن أؤكد في نهاية هذا القسم من الورقة ، أن معيقات تعزيز دور القطاع الخاص لا تقتصر على هذه المعيقات الرئيسية الثلاث ، بل يمكن أن ندرج هنا معيقات أخرى عديدة وهامة مثل ؛ عدم كفاية البنية التحتية وخاصة الموانئ ، والخدمات الجمركية ، والنقل البري والبحري والجوي ، ومثل ندرة الأراضي التي تحتاجها المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية ، وفترات الانتظار الطويلة للحصول على أراض مدعومة الايجار من الدولة ، وارتفاع أسعار شراؤها من السوق ... ولكننا أثرنا الاقتصار على المعيقات الأهم والأصعب لارتباطها المبتاسر بالتنمية البشرية وقيمها.

خامساً – قضايا هامة ذات صلة

المشاركة في بناء القرار الاقتصادي :

إن شمولية انعكاسات ونتائج القرار الاقتصادي على مختلف فئات الشعب تجعل من الضروري مشاركة منظمات المجتمع المدني في بناء القرار الاقتصادي ، سعياً لترشيده ، وحشد الدعم الكافي لنجاحه . وطالما أننا نتكلم عن " القرار الاقتصادي " ، من الطبيعي القول أن القطاع الخاص يبقى – بحكم طبيعته أنشطته – أكثر الجهات قدرة على استقراء أبعاد القرار وأولها تحملاً لنتائجه والتزاماً بتنفيذه . وبالتالي ، فإن مشاركته في بناء القرار الاقتصادي عند السلطتين التشريعية والتنفيذية أمر بالغ الأهمية .

ومن المؤسف أن نلاحظ ان روح المشاركة هذه ، والتي لا تعدو كونها إبداء الرأي والمشورة – تتعرض لضغوط كثيرة ومؤثرة ضيقت مساهمتها وقللت أهميتها .

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً كل الوضوح في الظاهرة الجديدة التي تتمثل باشتراط التفرغ في أعضاء مجالس إدارة المؤسسات والهيئات التي تنشئها الدولة بدعوى تجنب تضارب المصالح ، فقد رأينا ذلك في قانون التخصيص ، وفي قانون هيئة أسواق المال ، وفي قانون حماية المنافسة ، وفي قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وهذا التوجه لا يحرم منظمات القطاع الخاص من حقها في المشاركة ببناء القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص فقط ، بل يحرم المؤسسات والهيئات العامة أيضاً من شخصيات وخبرات القطاع الخاص بمعناه الواسع. وهذا ما يتناقض مع ما هو معلن رسمياً في خطة التنمية وفي برامج الحكومة من ضرورات التعاون مع القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي .

وبصرف النظر عن تكاليف شرط التفرغ على المال العام ، وعن تأثيره على مبدأ الفصل بين التخطيط والرقابة وبين التنفيذ ، إن مثل هذا الشرط لا علاقة له بموضوع تضارب المصالح التي تنظمه التشريعات وقواعد الحوكمة . بل نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول أن هذا الشرط هو بحد ذاته صورة من صور تضارب المصالح ، حيث تهدف بيروقراطية القطاع العام من ورائه إلى تمكين سيطرتها وتكريس نفوذها. ولو كانت ذريعة تضارب المصالح حقيقية ، لكان الأولى فرض التفرغ الكامل على أعضاء مجلس الأمة الذين يملكون أخطر الحقوق على الإطلاق وهو حق التشريع .

وبالمقابل ، إذا كان من حق القطاع الخاص المطالبة بهذه المشاركة ، فإن من واجبه أن يسعى لأجل ذلك بكل جدية ومتابعة. وأن يكون مستعداً لمسؤولية المشاركة بالكفاءات القادرة، والشخصيات ذات المصداقية، وبالدراسات العلمية ، وبالنظرة الموضوعية المتوازنة .

التشريعات الاقتصادية وتوافقات اللحظة الأخيرة المشوهة لها :

إننا - وبإجماع الرأي - بحاجة إلى تشريعات تساهم في تنظيم العملية التنموية وتهيء لها الأدوات والآليات والتسهيلات اللازمة . غير أن حاجتنا هذه تقترب بوجوب أن تأتي هذه التشريعات قادرة على تحقيق أهدافها بعدل وتوازن ووضوح . ويؤسفنا القول أن عملية التشويه السياسي للتشريعات الاقتصادية في مناقشات وتوافقات اللحظة الأخيرة ، أصبحت ظاهرة بالغة الخطورة ، نراها واضحة في قانون شراكة الدولة والقطاع الخاص ، وقانون العمل في القطاع الأهلي ، وقانون التخصيص . وهي قوانين يعكس صدورها - بالتأكيد - رغبة تنموية صادقة لدى الحكومة ومجلس الأمة على حد سواء . غير أن ما أصابها من تشويه سياسي يعكس ، في الوقت ذاته ، عجز الطرفين من جهة ، وعجز التيارات السياسية من جهة أخرى عن الوصول إلى رؤية تنموية مشتركة واضحة . كما يعكس تغلب الحسابات السياسية الضيقة على الاعتبارات الاقتصادية والفنية الصحيحة . ويبقى الأمل في أن يكون لدينا جميعاً الشجاعة الكافية للإقرار بالخطأ عندما يكشفه الواقع ، والعزيمة القادرة على إجراء التعديلات اللازمة في ضوء التطبيق الفعلي .

مجتمعات الثقة ومجتمعات الريبة :

ثمة نظرية اجتماعية - اقتصادية حديثة تفسر تفاوت الشعوب والدول ، من حيث القدرة على التقدم ، بمدى انتشار أو انحسار " ثقافة الثقة " في مجتمعاتها . فالمجتمعات القائمة على الثقة هي المجتمعات الأقدر على التقدم . أما تلك التي تغلب على علاقاتها ثقافة الشك والتربص

واحتمالات "المؤامرة" ، فتبقى أسيرة الماضي والخوف من التغيير . فافتصاد السوق لا يقوم فقط على التخصيص ورأس المال والتقدم التقني ، بل لابد أن تدعمه خلفية ثقافية تنمي

الثقة بالأفراد والمؤسسات ، وتحترم – في الوقت ذاته – قيم المسؤولية والقانون وقواعد المساءلة . فتقافة الثقة شرط للتقدم، وثقافة الشك كفيلة باستمرار الحراك في دائرة الركود * .

لا يمكن تعزيز دور القطاع الخاص بمعزل عن القطاع العام :

من الطبيعي أن ينظر " القطاع العام " بكثير من الريبة والتخوف وعدم التعاطف لأي جهد يهدف الى تعزيز دور " القطاع الخاص " ، سواء كان ذلك بالتخصيص ، أو بتحرير أنشطة قطاع النفط ، أو بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لأن في أي من هذه السياسات أو الجهود تخفيض لحجم القطاع العام وتقليص لسلطته ونفوذه . لهذا ، يجب عدم فصل إجراءات وسياسات تعزيز دور القطاع الخاص عن الصورة الأشمل للإصلاح الاقتصادي على المستوى الوطني ، والتي تبرز فيها قضايا مثل رفع مستوى المعيشة ، والحفاظ على قوة الدينار ، والعدالة وتكافؤ الفرص كما يجب التأكيد دائما على أن انحسار دور القطاع العام في الملكية المباشرة وفي ممارسة أعمال توفير السلع والخدمات ، سيكون لمصلحة تعزيز دور القطاع العام ذاته في قضايا التخطيط والتوجيه والرقابة والمساءلة . وباختصار شديد ، علينا أن نبذل جهوداً كبيرة ، تستند الى الخبرة والتخطيط ، لاجداث تغيير جذري في نظرة القطاع العام لدوره ولدور القطاع الخاص .

وأخيراً ؛

يعتمد تعزيز وتطوير الدور التنموي للقطاع الخاص في الكويت على قواعد أربع ؛ إعادة هيكلة الادارة العامة بشكل جذري ، وتحرير قطاع الأنشطة النفطية ، وثورة في التعليم ، ومحاربة الفساد . ويشكل تعزيز القطاع الخاص وتطوير دوره وأدانه جوهر الاصلاح الاقتصادي . الذي أصبح – بدوره – قدراً لا خيار لنا فيه ، لا نملك الوقت ولا التكلفة الكافيين للاستمرار في تأجيله . وأصبح أخطر ما يواجهه الاقتصاد الكويتي من تصورات هو استمرار النهج الحالي . كما ان آخر ما تحتاجه الكويت للبدء الجاد والجازم في عملية الاصلاح هو مزيد من الدراسات في هذا الصدد .

* كتاب " الثقة " لفرنسيس فوكوياما . وكتاب " مجتمع الثقة " لآلان بيرفت .